الرقيب
أو حوادث مصر الأخيرة
لجامعها الفقير إلى رحمة ربه الكريم
ميخائيل بن شاروبيم

عفى عنه آمين

ومن ذا الذى ينجو من الناس سالمًا
وللناس قال بالظنون وقيل

الرقيب
أو حوادث مصر الأخيرة

[١] تولى أريكة الخديوية المصرية محمد توفيق بن إسماعيل بن إبراهيم متبنى محمد على الكوله لى[١] أو ابنه على المشهور فى ليلة السابع رجب الفرد سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف هجرية بشفاعة دولتى الإنكليز والفرنسيس[٢] بعد خلع أبيه إسماعيل ولقب بتوفيق الأول.

[هـ: ١] وفى السابع من رجب[٣] أى فى يوم الخميس فى نحو الساعة الرابعة ونصف ورد إلى المحروسة[٤] تلغراف من خير الدين باشا صدر الدولة[٥] يومئذ مشعراً بتولية محمد توفيق باشا أريكة الخديوية المصرية بدلا من أبيه إسماعيل باشا وهذا نص التلغراف:[٦]

«بناء على أن الخطة المصرية هى من الأجزاء المتممة لجسم ممالك السلطنة السنية، وأن غاية صاحب الشوكة والاقتدار إنما هى تأمين أسباب الترقى وحفظ الأمن والعمارة فى الممالك، وبناء - على أن الامتيازات

---

(١) أى المنتسب إلى كوله (قوله).

(٢) المعلوم أن ضغوط بريطانيا وفرنسا على الباب العالى هى التى أدت إلى خلع إسماعيل.

(٣) الموافق ٢٦ يونية عام ١٨٧٩.

(٤) القاهرة.

(٥) الصدر الأعظم.

(٦) نص هذا التلغراف فى ميخائيل شاروبيم: الكافى جـ٤ ص ٢١٥.

والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية، مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية - وبناء على تزايد أهمية ما حصل فى القطر المصرى ناشئًا عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة وجب تنازل والد جنابكم العالى إسماعيل باشا - ثم إنه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية الآصفانية من الرشد، وحسن الروية، وعلى ما ثبت لدى ملجأ الخلافة الأسمى، من أن جنابكم الداورى ستوفقون إلى استحصال أسباب الأمنية والرفاهية لصنوف الأهالى، وإلى إدارة أمور المملكة على وفاق إدارة الحضرة الشاهانية الملوكانية، توجهت الإرادة العلية بتوجيه الخديوية الجليلة إلى عهدة استئهال صفانيتكم - وبناء على الفرمان العالى الشأن الذى سيصدر حسب العادة على مقتضى الإرادة السنية السلطانية، التى صار شرف صدورها/، وبناء على ما كتب بالتلغراف إلى حضرة المشار إليه إسماعيل باشا من تخليه عن النظر فى أمور الحكومة وتفرغه منها بصورة وقوع انفصاله، تحرر هذا التلغراف لكى يعلن حال وصوله للعلماء والأمراء والمأمورين والأعيان وأهل المملكة جميعًا وتباشر من بعده أمور الحكومة، وهذا من التوجيهات الوجيهة التى أثر استحقاكم لتجرى التنظيمات والترقيات مبداء ومقدمة، ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية، ولذلك صارت المبادرة إلى إبقاء لوازم التهنئة إلى حضرتكم أيها الخديو المعظم، والأمر والفرمان فى كل حال لمن له الأمر، افندم ا.هـ.

فبايعته الجند ورجال الحكومة والعلماء والرؤساء الروحانيون وأعيان مصر المحروسة فى داره المعروفة بسراى الإسماعيلية فى أبهة وزينة، وقد شمل الناس عمومًا فى ذلك اليوم من البشر والإيناس ما أذهب عنهم وحشة الانكماش والخوف، الذى كان يحدق بهم عقيب خلع أبيه.

وفى العاشر من رجب سافر الخديو إسماعيل من القاهرة إلى مدينة

الإسكندرية، على قطار مخصوص، ومنها ركب الباخرة المسماة المحروسة قاصدًا نابولى من أعمال بلاد إيطاليا، التى عقد النية على أن تكون مقره بعد تنزيله عن مسند الخديوية.

أقول.. وقد كان هذا اليوم أى يوم الاثنين العاشر من رجب من أيام القاهرة المعدودة، ازدحمت فى صبيحته العربات والخيول والأقدام على أبواب مقر الخديو إسماعيل بسراى عابدين، وتوارد الأمراء والوجهاء والأعيان عليه يظهرون عواطف الأسف، وعلائم الحزن فعَلا الصياح من نسائه وجواريه وخدمه وحاشيته/ وبكى كل من سمع بكاءً مرًّا، ولما كانت [هـ:٣] الساعة الرابعة ونصفا، أقبل الخديو توفيق على والده لوداعه وعلامات الحزن تنطق فى وجهه فلبثا معا إلى الساعة الخامسة، ثم خرج الخديو إسماعيل متوكئًا على ابنه توفيق فصعد إلى عربة كانت أعدت له وجلس ابنه على يتثاره، وركب بعدهما الأمراء والأعيان والرؤساء وطوائف الخدم والحشم والخصيان وكثير من نساء وجوارى الخديوى المخلوع، يصحْن ويولولن وهن يلطخن الوجوه ويشققن الجيوب ويستصرخن العامة وأبناء السبيل بما تنفطر من سماعة الأكباد، وتذوب لهوله القلوب، وكان الجند مصطف[1] على الجانبين صفوفًا مسلحة والبوق ينفخ نفخات الوداع والحزن، والعامة ما بين باك ومحوقل، وطوائف الإفرنج بين شامت وآسف حتى وصل إلى محطة السكة الحديد فنزل الخديو توفيق وأخذ بيد أبيه وأنزله وسارا حتى وقفا بجانب القطار، وبعد برهة وجيزة جدًّا تقدم الخديو توفيق لوداع أبيه وعيناه مغرورقتان بالدموع، وانكب على يديه يقبلهما فضمه أبوه إليه، وقد هاج ذلك المنظر خاطره، فهطلت دموعه على لحيته وبكى بكاء مرًّا/ ثم استدرك فوقف يخطب فى الحاضرين بالتركية خطابًا مؤثرًا [هـ:٤]

---

(١) الصحيح مصطفين.

جدًّا ولكنه لم يقو مع بكائه على الخطابة، ثم التفت إلى ولده وخاطبه مودعًا وقال – لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديو مصر فأوصيك بإخوتك وسائر الآل برًّا، وأعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخشى أن تمنيك بالارتباك على أنى واثق بحزمك وعزمك فاتبع مشورة ذوى شوراك وكن أسعد حالاً من أبيك والله يعينك الوداع الوداع ا.هـ.

وكان كلما نطق بكلمة فى هذه الكلمات تزايد بكاء القوم وعلا ضجيجهم، فكانت ساعة يالها من ساعة، وكان من أشد هذه الأحوال تأثيرًا فى النفوس حالة الجوارى والعبدان[1] والخدم وهم يودعون سيدهم وسيداتهم بأدمع مزجت بدماء القلوب، ويرفعون أصواتهم بالبكاء وما زالوا على هذا الحال، حتى دخل عربة القطار، وسار به فوصل إلى مدينة الإسكندرية فى الساعة التاسعة نهارًا، فاستقبله بها فى محطة القبارى محافظ المدينة وبعض أمراء العسكرية، وكثير من الوجهاء والأعيان، ثم ركب فى زورق أعد له فتبعه زوارق المشيعين وهم على ما وصفنا من البكاء ولما وصل الباخرة المحروسة أطلقت المدافع ورفعت له البوارج الأجنبية
هـ: ٥ أعلامها ورایاتها ولما ارتقى سطح الباخرة ألقى على من حوله شارات/ وأمال وجهه على المدينة ورماها بنظرة المودع الحزين فخنقه البكاء وغلبه الدمع وأخذته رجة الحزن فأبكى كل من رآه ثم عاد المودعون واندفعت الباخرة، تشق عباب الأمواج حتى غابت عن الأبصار.

أقول أيضًا وقد حدثنى صاحب لى فقال.. رأيت الأميرين الحسن والحسين، ولدى الخديوى إسماعيل فى مركبة يوم قاما مع أبيهما إلى مدينة

---

(١) كان مسموحا حتى ذلك الوقت بوجود العبيد المنزلى، وإن كانت تجارة الرق قد تم إلغاؤها بمقتضى معاهدة مع بريطانيا قبل ذلك بعامين.

الإسكندرية، وهما فى حزن وكآبة ما عليها من مزيد، والحسين حاسر الرأس لا يستطيع النظر إلى من كان حولها من العبدان والخدم الرافعون أصواتهم بالبكاء والنحيب وكان كلما طفح عليه الحزن وخنقه البكاء مسح وجهه وعينه بمنديل فى يده تارة، وعض على أنامله أخرى، أما الحسن فكان سامط[1] باهت كمن أصابته دهشة وما زالا على هذا الحال حتى نزلا بمحطة السكة الحديد، وشقا فى وسط القوم ودخلا العربة واحتجبا عن الأعين حتى قام القطار فلم يتمكن أحد يومئذ من وداعهما اهـ.

وفى الثالث عشر منه أى من رجب سنة ١٢٩٦ بعث أمرًا إلى المشير محمدريف باشا[2] المتولى يومئذ رئاسة مجلس النظار يقول فيه:

حيث أنه بناء على ما اقتضته إرادتنا وأمرنا به دولتكم شفاها من استقراركم بوظيفة رئاسة مجلس النظار مع بقاء نظارتى الداخلية والخارجية بعهدتكم وإجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم/ قد استنسبتم تعيين [٢]
إسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية، وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية، ومصطفى فهمى باشا لنظارة الأشغال العمومية، ومحمود سامى باشا لنظارتى المعارف والأوقاف، ومراد حلمى باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار إليهم بتعيينهم فى تلك النظارات ولزم إصدار هذا لدولتكم إشعارًا بما ذكر: اهـ.

قلت:[3] وبعد تشكيل الحكومة على هذا الوجه أصدر منشورًا آخر إلى المشير المشار إليه رجاء نشره على كافة مأمورى الحكومة على اختلاف

---

(١) يقصد صامت.

(٢) لم يكن هناك حتى ذلك الوقت فصل بين الوظائف المدنية والوظائف العسكرية، وكان كبار موظفى الدولة ممن تدرجوا فى السلك العسكرى.

(٣) يلاحظ أنه عندما ينسب المؤلف أخبارًا أو رأيًا إلى نفسه أو إلى مصادره يبدأ ذلك ب (أقول) أو (قلت).

درجاتهم، وتباين مراكزهم رغبة فى إظهار نواياه نحو البلاد وأهلها قال فيه..[1]

إن العناية الإلـهية سلمت الحكومة المصرية إلى يدنا فضلًا منه وإحسانا فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله. فهذه نعمة لا يؤدى شكرها إلا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام وهذا إنما يكون بتوفيقه تعالى، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة، وإنى أعلم أن المقام صعب لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعًا
[٣] خصوصًا من سكنة الديار المصرية عمومًا/ ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير.. ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شوروية، ونظارها مسئولون فإنى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكًا لا أتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها، لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين، وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها، وبحسب مقتضايات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم.. وإنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأغلى الحلى حلية الاستقامة، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة.. فأول ما يجب المبادرة إليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها، فيلزم بذل المساعى المقتضية فى اندفاعها لإيصال الحقوق إلى أربابها مع ملاحظة

---

(١) جاء فى صدر هذا المنشور «صورة أمر سام كريم صادر من الحضرة الفخيمة الخديوية إلى حضرة دولتلو (أى صاحب الدولة) شريف باشا رئيس النظار يعود إن شاء الله تعالى على الرعية بالمنافع العامة».

انظر نفس النص: النظارات والوزارات المصرية ص ٨٩ - ٩٠.

مصاريف الحكومة وهذه المسألة، وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمول حصول التخلص منها باستعمال التدابير الحسنة.. ولا شك أنكم تبذلون فى ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار، ويجب علينا إصلاح المحاكم والمجالس، لأنها هى ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف/حقه [٤] من القوى وينجو الرشيد من جور الغوى.. ويجب علينا أيضًا دوام السعى فى تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب، وأيضًا يجب الاهتمام بالأشغال العمومية النافعة، وتوسيع دائرة الزراعة، لأنها منبع الغنى فى القطر المصرى، وأيضًا التجارة مما يلزم الاعتناء بها والسعى فى تكثيرها، وإعطاء كمال الحرية لها، هذا مع الاهتمام بإصلاح ما يلزم إصلاحه من أصول الإدارة فى جهات الحكومة بأكملها وإراحة العباد على قدر الإمكان فهذه أظنها سبل الرشاد، ومناهج العدل والسداد، ومسالك تدبير الممالك فى كافة الأقطار فالأمل أن تصرفوا همكم فى رؤية أمور الحكومة متحدى القلوب، متفقى الأفكار، وفقنا الله لما فيه الخير والصلاح إنه ولى التوفيق ا.هـ.

وفى الخامس عشر منه أى من رجب الفرد أصدر الخديو توفيق أمرًا [هـ:٦] بصرف عشرة آلاف من الجند العاملين، وجعل الجيش كله اثنى عشر ألفاً لا غير فكان لصدوره أثرٌ حسنٌ جدًّا بين أهالى البلاد وعدوه من مبادئ الإصلاح ودلائل الخير المقبل على البلاد - وفى السابع عشر منه قام من الأجانب القاطنين بالإسكندرية، ومصر المحروسة ورفعوا إلى قناصل حكوماتهم عرايض أبانوا فيها رضائهم[1] عن المنهج الذى أخذت الحكومة تنهج فيه لإصلاح شؤون البلاد، وطلبوا من القناصل أن يتقدموا إلى

---

(١) الصحيح رضاءهم.

حكوماتهم فى طلب عدم تداخل أحد من الأجانب فى عمل تلك الإصلاحات وترك أمرها إلى المصريين أنفسهم إذ هم أدرى بحقيقة ما تحتاجه البلاد من الإصلاح الحقيقى.

وفى الثامن عشر منه رفع ضباط الجند إلى الخديوى عريضة، يلتمسون بها تنزيل ناظر ديوان عموم الجند من مسنده، وذكروا فى هذه العريضة جملة أسباب لم تصل إلينا معرفتها، فتناقلت الألسنة هذا الخبر وكثرت القالة فى شأن ذلك، فمن قائل إنهم يشكون من تأخير صرف العينات[1] اليومية وإن ما يعطى لهم من الأقوات ناقص عن المرتبات أو فاسد لا يصلح للأكل، ومن قائل بل هم يشكون من استيداع الكثير منهم وقطع العينات
[هـ:٧] عنهم، حتى ساءت حالهم وضاقت/ أبواب رزقهم، ومن قائل غير ذلك محشوا بالخلط والتخريف، وقد أضربنا عن ذكره هنا خوف الإطالة.

وفى العشرين منه، شاع خبر أن الباب العالى أرسل إلى الخديو توفيق يعلمه بأن الخزينة السلطانية فى حاجة إلى شىء من المال لسد بعض احتياجات الدولة، ومصلحة البلاد، ولذلك يرغب إلى الخديوى فى أن يمد يد المساعدة إلى خزينة الدولة بواسطة إرسال ما يمكن إرساله من المال قيامًا بحقوق التابعية، فكان لإذاعة هذا الخبر دهشة وحيرة، وتكلم الناس به كثيرًا وعدوه من الأسباب التى ربما أدت إلى تأخير إرسال الفرمان السلطانى، وأنتجت مشاكل أخرى واختلفت فى حقيقة هذا الخبر الظنون، وتنوعت الأسباب، فمن قائل إن الباب العالى أرسل حوالة على الخزينة المصرية بما يطلبه، ومن قائل بل بعث بها إلى أحد بيوتات الصيارف التى بينها وبين خزينة الدولة حسابًا، ومن قائل بأن ليس فى الأمر شىء من ذلك، وما قصد السلطان إلا إعلام الخديوى أن إرسال الفرمان إليه

---

(١) يقصد التعيينات أى ما هو مقرر لهم من أغذية.

موقوف على جعل، يقوم بأدائه إلى خزينة السلطان إن طوعًا وإن كرها، [هـ: ٨] وغير ذلك من الأقوال، ولم يحقق لهذا الخبر بعد ذلك صحة - وفى الثالث والعشرين منه وردت أخبار خصوصية من دار الخلافة ناطقة بوشك قيام المندوب الحامل للفرمان السلطانى بإحدى بواخر الدولة، وهى الباخرة عز الدين وزاع[١] هذا الخبر بين حاشية الخديو وأتباعه والمتقربين إليه، فلم يلبث أن شاع أيضًا بين الناس فكانوا بين مصدق ومكذب، وتزايد تطلعهم إلى معرفة داعى هذا التأخير، وكثر ترقبهم لسير الحوادث وتنقيبهم للإشاعات وأقوال أصحاب الجرائد على اختلافها - وفيه شاع أيضًا الخبر بأن الخديو رضى عن رجوع المشير نوبار باشا، الذى كان رئيسًا للوزراء على عهد الخديو إسماعيل، ومصطفى رياض باشا من الديار الأورباوية إلى مصر بعد فرارهما أيام الخديو إسماعيل، على ما سيأتى بيانه فى محله، ونقلت هذا الخبر الجرائد المحلية، وشفعته بعبارات الاستحسان وكليمات التمدح وقالت إنها من أمارات العدل وبشائر الخير ودلائل طهارة جيب أمير البلاد الجديد.

قلت: إنه وإن كانت دولتا الإنكليز والفرنسيس قد أفرغتا الجد والجهد بواسطة سفيرهما[٢] لدى الباب العالى فى جعل محمد توفيق باشا خديويا على مصر بعد خلع أبيه، وتأييد الفرمان الصادر من الباب[٣] فى الثانى عشر من محرم الحرام سنة ١٢٨٢، القاضى بنقل ولاية العهد من ذرية محمد على إلى ذرية الخديو إسماعيل[٤] إلا أنهما قد صادفتا من مدافعة الباب العالى ومراوغة رجال الدولة العثمانية/ ألوانًا كادت تلحق بأعمالها الخيبة، [٥]

(١) الصحيح ذاع.
(٢) الصحيح سفيريهما.
(٣) يقصد الباب العالى أى حكومة استنبول.
(٤) وهو الفرمان الصادر فى ٢٧ مايو عام ١٨٦٦.

وتذهب بها أدراج الرياح ولولا ما التزمتاه من الحزم والثبات واتخذتاه من اللين عند الشدة، والجفاء عند اللين فضلاً عن استنجادهما بدهاء رجال بعض الدول العظمى كدولة ألمانيا والنمسا وإيطاليا، لما أدركتا هذا المأمول.. ومن العجب أنهما كانتا لا تعملان إلا وهما مستترتان تحت رداء مصالحهما أو مصالح رعاياهما المالية التى من أهمها (-) محافظتهما وحرصهما على خططهما ودروبهما السياسية، وخصوصا دولة الإنكليز كما سيتبين ذلك إن شاء الله.. ومع هذا فإن الباب العالى ورجاله لم يكتفوا من الغنيمة بالإياب بل عدلوا وضيقوا فى كثير من الامتيازات الممنوحة للخديوية المصرية[1]. منذ ولاية محمد على باشا جد هذه العائلة إلى زمن إسماعيل باشا المخلوع.

[هـ: ٩] وفى الثانى من شعبان وردت الأخبار بوقوع الاتفاق بين الباب العالى، وسفيرى دولتى الإنكليز والفرنسيس على تعيين يوم قيام المندوب الحامل للفرمان السلطانى من دار الخلافة إلى مصر وما شاع هذا الخبر حتى أخذ الناس فى إعداد معدات الزينة والتسابق إلى شراء الشموع والمصابيح وأنواع التحف. وزالت أو كادت تزول دواعى الخوف وأسباب التطير، وتشاغل الناس عن تتبع الحوادث واستطلاع الأخبار بإعداد ما يلزم للزينة، وطاف اتباع الخديو توفيق وعبدانه على بيوت المتقربين يبشرونهم، فعم السرور حاشيته، وزال عنهم ما كانوا يخشونه من تواتر الأخبار، وتضارب الإشاعات وكثرة القيل والقال، وتنافسوا فى إعداد لوازم الأفراح ومعدات الزينة على وجه لم يسبق له مثيل.

وفى الخامس منه: قيل بأن مكاتب صاحب جريدة التيمس الإنكليزية

---

(١) «قبل إعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الأجانب يصير تقديمها إلى بابنا العالى».

«لا يكون الخديو مأذونًا بعقد استقراض من الآن فصاعدًا بوجه من الوجوه».

اجتمع بالخديو، رجاء الاطلاع على ما فى خاطر[1] من نحو عودة المشير نوبار باشا، ومصطفى رياض باشا/ إلى مصر بعد بعادهما عنها كرها فقال [هـ: ١٠] المكاتب دخلت بحضرة الخديو توفيق، وحادثته فى أحوال البلاد الحاضرة وما هى فيه من الشدة والضيق، فقال وما العمل وأنا ما برحت مغلول اليدين حتى يرد الفرمان السلطانى، فقلت أن الحال كما أرى فقال وأعلم أن الوزارة الحالية وأعنى بها وزارة المشير شريف باشا، هى نعم الوزارة إذ هى مؤلفة من خيار من لدى من الرجال، ومع ذلك ما برحت مكرهًا على تنزيل المشير المشار إليه عن مسنده فوراً إن كان هذا الأمر يسير قوله، ولكن من يا ترى الذى يقوم بمهمته فى هذا الحين.

قال المكاتب ثم نظر إلى نظرة السائل فقلت يقوم بها المشير نوبار باشا، فقال كلا، فإنى وإن أسفت على استدعائه وإن أبطلت ما كتبته إليه من استقدامه إلا أنى لا أرى من الملائم أن يعود فى هذه الأيام، بل أرى مراعاة لظروف السياسة أن يبقى الآن بعيدا عنا، أما مصطفى رياض باشا فإنى أعتبره من أعز الأصدقاء إلىّ وقد اشتغلت معه مدة ليست بقصيرة، ولا مانع عندى يمنع رجوعه إلينا متى شاء وبالله عليك أن تقول لى من ترى غيرهما/ يصلح للرئاسة ولا أخالك تجهل أن شريف ونوبار يناقلانها [هـ: ١١] مذ أعوام، وأن الفتيان من أهل البلاد ليس لهم اختبار مع ضرورته، فلو أمكنا الانتظار عشرة أعوام تتقوى فى خلالها مدارك الفتيان، لما كان الأمر كذلك، فإن بيننا الكثير من الشباب ذوى الأهلية والاستعداد، ولكنهم مفتقرون إلى الاختبار، فإن قيل بوجوب إقامة وزارة أورباوية[2] قلت هذا

---

(١) يقصد خاطره.

(٢) الوزارة الأوربية هى الوازرة التى رأسها نوبار (٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - ٢٣ فبراير ١٨٧٩)، ودخلها السير ريفرز ويلسون الإنجليزى بصفته ناظراً للمالية، والمسيو دى بلينير الفرنسى بصفته ناظراً للأشغال.

خطأ لا يصح ارتكابه مرة ثانية، فإنى اشتغلت مدة مع ويلسون ودى بلينار، وكان لى معهما علائق ودادية، وقد أيقنا من إخلاصى لهما، وهما لا ينكران أنى أنذرتهما، إن المنهج الذى يرومان النهج فيه، هو محفوف بالمكاره، فكان ما قلته أمرًا مفعولا، ولذلك لا أرى من الصواب إعادة الوزارة الأوروباوية، ولتصبر الدول رعاها الله وتمهلنى قليلاً، فإذا لم أنجح وإذا لم أبذل الجهد فى إصلاح شئون أهالى البلاد، فلترسل من قبلها من نشاؤه من الوزراء، أما الآن فنحن كما ترى فى مقام الامتحان، فلا يجمل بالدول المتحابة، أن تسد فى وجهى طريق النجاح - قال المكاتب فقلت: ولو افترضنا أن الدول لا تبادهكم بإلزام ما، فأى السبل تختار يا مولاى، [هـ: ١٢] فقال: اعلم هداك الله أنى قلت لى يد إلا بعد ورود الفرمان/ السلطانى، أما هيئة الوزارة فيلزم أن تكون إلا هيئة مصرية بحت، ولا مانع من أن نأتى ببعض الأجانب عند الحاجة لتعيينهم رؤساء إدارات، إذا شئت أو وكلاء دواوين إذا رغبت ولكنا لا نروم قط إقامة وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين، بل نطلب رجالاً يعينوننا على ساسة البلاد نيابة عن أهلها ونطلب محاسبة ومراقبة صحيحتين ورجالاً مثل بيرنج[1] فإنه يقدر الأمور قدرها الحقيقى مع حرصه على أن لا يتداخل غيره فى عمل هو فى يده - قال المكاتب: ثم نظر إلىّ وهو يبتسم، وقال ألا فلنقطع أسباب المخادعة والمخاتلة، ونعرض عن الانتقام وما قلت الانتقام إلا لأننا انقسمنا أقسامًا بدلا من أن نتوازر ونتعاون، وقد وسوسوا لنا، فأخذ يعمل كل منا على معاكسة الآخر وأعملوا الفكرة فيما لا ينفع البلاد، ولا يضرها ولكن فى إرضاء هذا ومسرورية ذاك وإنى ويعلم الله لا أقصد التنديد بأحد، ولكن

---

(١) السير إيفلين بيرنج Baring مستشار المالية، وأول معتمد بريطانى فى مصر بعد الاحتلال، واستمر فى هذا المنصب (١٨٨٣ - ١٩٠٧) حصل خلالها على لقب لورد.

الضرورة أفضت إلى ذلك فيما مضى، فلا بدع أن أبذل الجهد فى اجتنابه فى المستقبل، وما بقى علينا الآن إلا أن ننسى ما مضى فقد ارتكب الجميع مطايا الخطل والخطأ، وندموا على ما... *، ثم أرجع فأقول: إنى أعارض كل المعارضة فى إرجاع ويلسون ودى بلينار، كيف كانت صفتهما، ولا ألومهما بشىء لأنى أعلم بحسن نيتهما، ونبالة/ مقاصدهما، ولا أجزم [هـ: ١٣] بأن سواهما يكون خيرًا منهما، ولكن أليس فى بلادكم غيرهما، ولماذا لا تختارون إلا من لا...* سواء كان ذلك فى أشخاصهم، أو بواسطة أخرى، نعم إنى لا أنكر أنهما إذا عادا فإنهما يعودان إلى مصلحة بلادى، ولكن عدم معرفتهما بأحوال البلاد، وما أعلمه من سرائر الأجانب فيها حتى أبناء جلدتهما يحملنى على التأكيد بأن رجوعهما يكون مخالفًا لمصلحة بلادى على خط مستقيم، وإنى لأشكر الدول المتحابة، ولكنى أرى نفسى مجبورا على إيضاح ما فى خاطرى اجتنابا للقيل والقال فى المستقبل، فإنى أقول لك الحق إنى رجل لا أحب الخداع وإذا أصرت أوربا على إرجاع ويلسون ودى بلينار، فلا أعارضهما، بل أقابلهما بالمودة بصفتى كونى صديقهما، وأمد لهما يد المعونة بصفة كونى أمير البلاد، ولكنى مع ذلك أقيم الحجة على رجوعهما، فهو خطأ سياسى وأتنصل من تبعة ما يمكن أن ينشأ عنه ا.هـ.

وفى التاسع عشر من شعبان سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف أصدر الباب العالى فرمانه بارتقاء توفيق باشا مسند الخديوية بعد اتفاقه مع الدولتين المذكورتين على ما لم نقف عليه إلى الآن وهذا هو الفرمان المشار إليه بنصه كما ستقف عليه:

الدستور الأكرم والمعظم: الخديوى الأفخم المحترم: نظام العالم وناظم

---

* فراغ فى الأصل.

مناظم الأمم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب، متمم مهام الأنام بالرأى
[٦] الصائب، ممهد بنيان الدولة والإقبال مشيد/ أركان السعادة والإجلال:
مرتب مراتب الخلافة الكبرى، مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف
بصنوف عواطف الملك الأعلى خديوى مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة
فعلا، الحامل لنشاننا الهمايونى المرصع العثمانى ولنشاننا المرصع المجيدى،
– وزيرى سمير المعالى توفيق باشا أدام الله تعالى إجلاله وضاعف بالتأييد
اقتداره وإقباله – إنه لدى وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معلومًا
لكم أنه بناء على انفصال إسماعيل باشا خديوى مصر فى اليوم السادس
من شهر رجب سنة ١٢٩٦، وحسن خدامتكم وصداقتكم لذاتنا الشهانية،
ولمنافع دولتنا العلية، ولما هو معلوم لدينا بأن لكم وقوفًا ومعلومات ثابتة فى
خصوص الأحوال المصرية وأنكم كفؤ لتسوية بعض الأحوال الغير
المرضية، التى ظهرت بمصر مذ مدة وإصلاحها – وجهنا إلى عهدتكم
الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضى المتضمنة
إليها المعطات[1] إلى إدارة مصر توفيقًا للقاعدة المتخذت[2] بالفرمان
العالى الصادر فى تاريخ اثنى عشر محرم الحرام سنة ١٢٨٢ المتضمن توجيه
الخديوية المصرية إلى أكبر الأولاد، وحيث أنكم أكبر أولاد الباشا المشار
إليه قد وجهت إلى عهدتكم الخديوية المصرية.. ولما كان تزايد عمران
الخديوية المصرية وسعادتها، وتأمين راحة كافة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم
[٧] هى من المواد المهمة لدينا، ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد ظهر أن بعض
أحكام الفرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين
فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديما منشاء الأحوال المشكلة

---

(١) الصحيح: المعطاة.
(٢) الصحيح: المتخذة.

الحاضرة المعلومة، صار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها، وصار تبديل المقتضى تبديلها وتعديلها وإصلاحها، فما تقرر إجراه الآن هو المواد الآتية وهى أن كافة واردات[١] الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشهانى وحيث أن أهالى مصر أيضًا من تبعة دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بإرادة أمور المملكة الملكية[٢] والمالية والعدلية[٣] بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم، ولا تعد، فى أى وقت من الأوقات فخديو مصر يكون مأذونًا، بوضع النظامات اللازمة للداخلية المتعلقة بهم، وتأسيسها بصورة عادلة، وأيضًا يكون خديوى مصر مأذونًا بعقد وتجديد المشارطات مع مأمورى الدول الأجنبية، فى خصوص الكمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها، ولأجل تسوية المعاملات السائرة بين الحكومة/ والأجانب والأهالى والأجانب مع أمور ضابطة [٨]
الأجانب، بشرط عدم وقوع خلل فى معاهدات دولتنا العلية البوليتيقية[٤] وفى حقوق متبوعية مصر إليها، وإنما قبل إعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة، يصير تقديمها إلى بابنا العالى وأيضًا يكون حائزًا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مأذونًا بعقد استقراض بالاتفاق مع المداينين الحاضرين أو وكلائهم، الذين يتعينون رسميًّا، وهذ الاستقراض يكون منحصرًا فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصًا بها وحيث أن الامتيازات التى أعطيت إلى مصر وهى جزء من

---

(١) يقصد إيرادات.
(٢) بمعنى المدنية.
(٣) بمعنى القضائية.
(٤) أى السياسية.

حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية، وأودعت لديها لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها، أو بعضها، أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية إلى الغير مطلقًا، ويلزم تأدية سبعمائة وخمسين ألف ليرة عثمانية، الذى هو الويركو[1] المقرر دفعه كل سنة فى أوانه، وكذلك جميع النقود التى فى مصر تكون باسمنا الشهانى، ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألف[2] لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمنية إيالة مصر الداخلية فى وقت الصلح وإنما حيث إن قوة مصر
[٩] البرية/ والبحرية هى مرتبة من أجل دولتنا العلية، يجوز أن يزاد مقدار العساكر بالصورة التى تستنسب حالة كون دولتنا العلية محاربة، وتكون رايات العساكر البحرية والبرية، والعلامة المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم، ويباح لخديوى مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة أمير الألاى والملكية إلى الرتبة الثانية، ولا يرخص لخديوى مصر أن ينشىء سفنًا مدرعة إلا بعد الإذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية، ومن اللزوم وقاية[3] كافة الشروط السالفة الذكر والاجتناب من وقوع حركة تخالفها، وحيث صدرت إرادتنا السنية بإجراء المواد السابق ذكرها، قد أصدرنا أمرنا هذا جليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايونى، وهو مرسل صحبة افتخار الأعالى والأعاظم ومختار الأكابر والأفاخم على فؤاد بك باشكاتب المابين[4] الهمايونى، ومن أعاظم رجال دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن والشرف: حرر فى تاسع عشر شهر شعبان

---

(١) المبلغ المقرر على مصر أن تدفعه سنويًا للخزينة العثمانية.

(٢) وهو ما تقرر بمقتضى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١.

(٣) مراعاة.

(٤) أمين الديوان.

المعظم سنة ١٢٩٦ من* هجرة صاحب العز والشرف ا.هـ.

[١٠] قلت ولقد كان الكثير من الناس يتوجسون خيفة من/ امهال الباب العالى فى إصدار فرمانه هذا ويحذرون العاقبة خصوصًا وقد كان السلطان عقد نيته على فسخ عقود فرمان الثانى عشر من محرم سنة ١٢٨٢ ورد الوراثة إلى عائلة محمد على وإقامة عبد الحليم باشا[١] خديويا عاملًا باسم السلطان على تمزيق نفوز[٢] الدولتين فى مصر، وإحباط عملها وإخفاق مساعيهما التى يتذرعان بها فى التداخل فى داخلية البلاد، ولم يعدم وقتئذ عبد الحليم باشا أنصارًا كانت تعمل على رد ميراثه المسلوب. وتسعى لدى الدول الأوربوية بكل شفيع مجاب، ووسيط مقبول ولو لم يتقاعس بزمارك[٣] رجل ألمانيا السياسى عن تعضيد السلطان، والذب عن نواياه التى كثيرًا ما كان يشاركه فيها ويحضه على مجاهرة الدولتين وتبليغها إليهما بواسطة سفراء الباب العالى لنجح فى مسعاه ورد الوراثة إلى أولاد محمد على، بل ربما أضر أيضًا نفوز[٤] الإنكليز والفرنسيس فى مصر بما كان عقد عليه نيته، ووطن نفسه فى معاكستهما وتضييق نطاق نفوزهما[٥] الحسى والمعنوى، ولعل تقاعس بزمرك هذا كان من ضروب السياسة التى قد

---

* فراغ فى الأصل.

(١) هو الأمير محمد عبد الحليم بن محمد على الكبير، ولد عام ١٨٢٦ وأرسله والده إلى فرنسا عام ١٨٤٤، لتلقى العلوم والفنون الحربية وعاد إلى مصر بعد وفاة أبيه، وكان حسب فرمان الوارثة الأول أحق بالعرش من الخديو توفيق لأنه كان أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنًا ولكن تبدل النظام فى عهد إسماعيل بمقتضى فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ أدى إلى تولى توفيق الحكم.

(٢) الصحيح نفوذ.

(٣) بسمارك مستشار ألمانيا الحديدى الذى قام بالدور الأساسى فى توحيد بلاده (١٨٧١)، واستمر يشغل منصب المستشارية ويدير السياسة الألمانية حتى عام ١٨٩٠.

(٤) الصحيح نفوذ. (٥) الصحيح نفوذهما.

[١١] اشتهر بها فى هذا العصر، عصر المراوغة وإهراق دماء الألوف/ من الرجال، وتخريب الكثير من المدن والقرى وبغير موجب، ولا سبب سوى ادعاء الحرية واسترداد حقوق الأمة والبلاد، التى ما قامت حرب ولا انعقد لواء، ولا أطاحت رؤوس ولا تيتمت أطفال، ولا ترملت نساء ولا تضورت شيوخ إلا بهذا الادعاء (-)[١] ذاك الاسترداد، أو لعله كان يؤدب دولة الفرنسيس التى هى عدوه الألد بعد حرب سنة ١٨٧٠[٢] افرنجية بهراوة السلطان حتى إذا ما أرهبها وأرجعها إلى الإنكماش أعرض عنها إعراض من قدر وعفا.

وفى الثالث والعشرين من شعبان سنة ١٢٩٦.

وصل إلى ثغر الإسكندرية فى إحدى البواخر السلطانية على فؤاد بك الكاتب الأول فى المابين الهمايونى يحمل الفرمان السابق الذكر، ونزل بسراى رأس التين، ثم قدم إلى مصر المحروسة فى الرابع والعشرين من شعبان المذكور وأنزل مع حاشيته وبطانته بقصر النزهة الكائن بشبره[٣] بضواحى القاهرة، ورتبت له فيه صنوف المآكل والمشارب، وزاره رجال الحكومة ومأمورى[٤] الدواوين الملكية وزيد جدًّا فى إجلاله وتعظيمه.

[١٢] وفى صبيحة الخميس الثامن والعشرين من شعبان سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف، هرع الناس إلى قلعة الجبل، وتقاطر إليها رجال الحكومة بعرباتهم ويخولهم، وهم بالملابس الرسمية، وكذا قناصل الدول والتجار على اختلاف طبقاتهم، والعلماء والرؤساء الروحيون فاستقروا

---

(١) كلمة غير واضحة ولعلها ليستكمل.

(٢) الحرب الفرنسية - البروسية التى أمكن للألمان فيها هزيمة فرنسا وإسقاط الإمبراطورية الثانية.

(٣) يقصد شبرا حيث القصر الشهير الذى أقامه محمد على.

(٤) صحتها مأمورو.

جميعًا بالديوان المشهور بديوان الغورى، بقلعة الجبل ولم يلبثوا إلا هنيهة حتى أقبل الخديوى يصحبه المشير محمد شريف باشا ومبعوث الباب العالى، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى فأطلقت المدافع من القلعة إيذانًا بوصول ركابه ثم دخل الديوان، فتقدم إليه مبعوث الباب بالفرمان فتناوله وقبله وسلمه إلى طلعت باشا، وبعد أن تناوله رقى على مرتفع هناك وتلاه على الحاضرين باللغة التركية ثم نزل وصعد مكانه الشيخ سليم عمر خطيب جامع القلعة، ودعا ببعض الأدعية ثم أطلقت المدافع مرة ثانية وانصرف الجميع إلى منازلهم.

وفى هذا اليوم تزاحمت الوفود من مخدرات العائلات على والدة الخديوى، فكان يومًا مشهودًا استضاءت فى مسائه كثير من الشوارع والمنازل بالأنوار وتزينت سماء العاصمة بالألعاب النارية والأقمشة وارتفعت/ أجر النجارين والعكامين[1] وغصت الحانات ومحلات القصف [١٣]
واللهو بالكثير من الناس، وهكذا استمر الحال على ما وصفنا ثلاث ليال متوالية، قضاها أهل الخلاعة فى لهو ولعب وتوسمها الناس بشائر عصر سعيد للبلاد وأهلها يكشف عنهم غمة الوحشة التى سدلتها عليهم يد الظلم والتوحش، وهى اليد التى هدرت دم المشير إسماعيل باشا صديق الذى تولى نظارات المالية على عهد الخديوى إسماعيل من أواخر سنة ١٢٨٤ أربع وثمانين وألف ومائتين هجرية إلى سنة ١٢٩٣ ثلاث وتسعين ومائتين وألف.

قلت ولما استتب الأمر للخديوى توفيق، واستلم زمام العطا والمنع سلك فى الرعية مسالك الموادعة والرفق، وأكثر من زيارة الأضرحة ومقابر الأولياء والصالحين، ولازم الفرائض الدينية ملازمة الزاهدين حتى قيل إنه

(١) العكامون: الذين يشدون خيام الزينة.

فى الشهرين الأولين من ولايته لم يترك مسجدًا جامعًا ولا زاوية ولا مصلاة ولا خلوة ولا رباطًا إلا وقضى فيه صلاة الجمعة فى وقتها الحاضر وكان يدر الصدقات على المنقطعين[1] فى المساجد والأضرحة، ولا يرد سائلاً أبدًا، ثم لم تمض من عهد ولايته إلا الأيام القلائل حتى أكثر أيضًا من إعطاء
[١٤] الوظائف الديوانية لغير أهلها والجلاء/ أى لقب التعظيم للحرافيش[2] والكثير من كانوا يتزلفون إليه بشفاعة حامل إبريقه أو حامل قصبة دخانه، أو حاجب ديوانه كما سيأتى بيان ذلك فى محله إن شاء الله.

ومن الأعمال المهمة التى قضاها المشير محمد شريف باشا فى وزارته القصيرة، التى كان ابتداها الثالث عشر من رجب سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف وانتهاؤها الثلاثين من شعبان سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف، وهى الأعمال التى طالما تشرفت البلاد وأهلها للحصول عليها نشره قراره القاضى بقبول التداعى بنوع الاستثناء على الحجج الشرعية التى تتحرر بناء على عقود صادرة من المحاكم المختلطة مع العمل بمقتضى الأمر الذى صدر فى سنة ١٢٨٠ ثمانين ومائتين وألف هجرية من المجلس الخصوصى على عهد الخديوى إسماعيل القاضى بعدم جواز قبول التداعى على الحجج التى تتحرر رأسا من المحاكم الشرعية.

ثم وتحديده وظائف ديوان المساحة الذى أنشأه الخديوى إسماعيل، ثم رفع الأموال الأميرية من كافة الأراضى المأخوذة للمنافع العمومية وغير ذلك من الأعمال الجليلة النفع وقد اشتهر هذا المشير بالحزم والكياسة
[١٥] وحرية المشرب والتفنن فى ضروب السياسة/، والأخذ بناصر المظلوم وإغاثة الملهوف، والعفو عند المقدرة والتغاضى عن زلات الإغراء

---

(١) المعتكفين.

(٢) عامة الناس.

والإعراض عن بطانة السوء والنفرة من المطرئن[1] ومقت الرشوة والمرتشين، وفوق هذا فإنه يوسم بالشمم الذى لا بأس به فى دولة هذه العائلة المالكة.

قلت: ومما تفرد به عن غيره من رجال هذا العصر الثبات وإصابة الرأى والميل إلى توسيع نطاق الحرية للبلاد وأهلها، وعدم الحجر على أرباب الأقلام وحبه لتعميم المعارف ونشاطه فى سن القوانين الداعية لبث روح المساواة بين الرعية على اختلاف طبقاتهم، وهو أول من نادى بالشورى على عهد الخديوى إسماعيل وبذل جهد المجاهدين فى بث روحها فى البلاد فلما مدة[2] إلى عمله هذا الأعناق وشخصت إليه الأعين وتنبهت الأفكار من رقدة الخمول والانكماش أنشأ قانون الشورة[3] وقدمه للخديوى إسماعيل وطالبه بتحرير البلد، وفك الرعية من قيد الاستبداد، وتقيد الأحكام بالشورى فتململ، ولم يطق العمل به فألح عليه وهدده بالعزلة وترك مسند الرئاسة إن أصر على عدم الرضاء فلم يرعو[4] ثم حدث فى ذلك الحين من الحوادث ما كان / سببًا لإطراح ذلك القانون [١٦] فى أدراج الإمهال والخفاء فلما أن تولى الخديوية توفيق باشا بعد خلع أبيه، ووجهت الرئاسة إلى المشير المشار إليه أحسن الظن بمخدومه وأثقله وعظا ونصحا، وكشف له عن فائدة الشورى وما فيها من الخير للبلاد وأهلها وحبب إليه العمل بها، فأذعن وهو وجل ودعاه إلى سن قانون لا يمس حقوقه الذاتية، ولا امتيازاته المطلقة فقدم له قانونها الذى كان قد أنشأه فى أيام أبيه إسماعيل وهو من أجل الأعمال الداعية لرفاهية العباد وعمران البلاد: فلما وقف على سره المكنون وفضله المصون شاور حاشيته ورجال

---

(١) أى الذين يطرونه.
(٢) الصحيح مدت.
(٣) الصحيح الشورى.
(٤) الصحيح يرع.

ديوانه الخاص فى أمره فقبحوا له العمل به وموهوا عليه أن لو استتبت الشورى فى البلاد، فلا يأمن ضياع سلطته وسقوط عرشه، ويصبح كالياحث على حتفه بظلفه والجادع مار أنفه بكفه قيل فتلون، واضطرب وأصر على عدم العدول عن طريق أبيه وجده، فألح عليه المشير المشار إليه وراجعه فى الأمر وما زال يراجعه أياما وهو لا يزداد إلا جفاء ونفورًا حتى
[١٧] أعيا المشير الحال وضعفت منه الآمال وفضل العزلة والانكماش / فى داره عن العمل جزافًا فانسحب من مسند الرياسة ونظارتى الداخلية والخارجية معًا فى: الثلاثين من شعبان سنة ١٢٩٦[١] ولازم داره ملازمة المستقيلين.

وفيه أى فى الثلاثين من شعبان سنة ١٢٩٦ رتب الخديوى هيئة النظار تحت رئاسته على الوجه الآتى، فكان منصور باشا لنظارة الداخلية وعلى حيدر باشا الذى كان وقتئذ وكيل الداخلية لنظارة المالية، وذو الفقار باشا لنظارة الحقانية، ومصطفى فهمى باشا لنظارة الخارجية ومحمد مرعشلى باشا لنظارة الأشغال العمومية، وعثمان رفقى باشا لنظارة الجهادية والبحرية، ووجهت رتبة ميرميران إلى على باشا إبراهيم الذى كان أحد أعضاء مجلس استيناف الإسكندرية، وتعين ناظر المعارف العمومية، ثم أصدر إلى كل منهم أمرًا قال فيه بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبداله، وتقرر لدينا بأن كل منستر* يكون مسئولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته، وأن المواد التى كان جاريًا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعدا يكون
[١٨] النظر فيها / بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار، تحت رئاستنا وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها، وحصول المداولة عنها

---

(١) الموافق ١٨ أغسطس ١٨٧٩.

* هذه كلمة إفرنسية Ministre معناها ناظر الديوان.

حسب اللازم فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم ناظرا على ديوان.. وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة فى مباشرة إدارة مأموريتكم هذه بكل الاعتناء والاهتمام، على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا ا.هـ.

قلت: ولم يعمل فى مدة هذه الوزارة من الأعمال شىء يستحق الذكر سوى أنه تلى فى إحدى جلساتها المنعقدة فى الرابع عشر من رمضان سنة ١٢٩٦ البند الرابع من لائحة المعاشات الصادرة فى سنة ١٢٧١ هجرية قيل، وبالمذاكرة فيه أنه يلزم أن يزاد لإيضاح معنى البند المذكور ما يفيد أن الاستعفاء المبنى على سبب غير الاستغنى عن الخدامة بالكلية مع القدرة عليها أو الصادر بحسب مقتضيات الأحوال كاستعفاء نظار الدواوين وغيرهم لا يمنع من ترتيب المعاش.

وفى هذا اليوم أرسل الخديو إلى مصطفى رياض باشا يستقدمه من [هـ: ١٤] الديار الأوربوية على عجل فكثر تحدث الناس فى هذا الأمر وانقسموا فى أمر حضوره إلى قسمين مخطىء ومصوب ولم يقفوا مع عدم علمهم بالأسباب الحاملة على رجوعه عند حد الحدس والتخمين، بل قالوا أيضًا بوشك رجوع المشير نوبار باشا رغم أنف الخديوى ليتولى رئاسة مجلس النظار أيامًا حتى يتسنى لدولة الإنكليز تسليم هذا المسند الخطير لمن تشاء من قومها المصلحين وأنزلوا هذه الأراجيف منزلة اليقين فنقلت أصحاب الجرائد المحلية هذه الأوهام وزادت عليها من عند نفسها ما زادت من الحشو والإطالة الذى أضربنا عن ذكره هنا خوف الإطالة والملل.

/وفى الثانى والعشرين منه أى من رمضان سنة ١٢٩٦ صدر أمر بتعيين [١٩] المسيو بارنج[1] والمسيو دى بلينار، مفتشين عموميين لنظارة المالية بناء على

(١) مع أنه مفروض أن يقول السير بيرنج إلا أنه فضل استخدام لقب المسيو، والواضح أن ذلك ناتج عن ثقافته الفرنسية.

طلب دولتى الإنكليز والفرنسيس ورغبتهما فى إعادة نفوزهما[1] المالى والسياسى فى داخلية البلاد، فكان لهذا التعيين أثر مؤلم عند من كانوا يحذرون إعادة هيئة الإدارة التى كانت على عهد الخديوى إسماعيل.

واتفق أن رجع من الديار الأوروبوية إلى مصر المحروسة فى السابع عشر من رمضان سنة ١٢٩٦ مصطفى رياض باشا، الذى كان متوليًا نظارة الداخلية فى وزارة ويلسن الإنكليزى، والمشير نوبار باشا على عهد الخديوى إسماعيل وقد كان فر إلى بلاد الفرنسيس بعد سقوطه خوفًا من البطش به ثم سافر منها إلى بلاد الإنكليز ولحق بويلسن وأقام هناك مدة، ولم يعد إلى مصر إلا بعد أن استدعاه الخديوى توفيق بوساطة قنصلى الإنكليز والفرنسيس، ليوليه مسند رئاسة الحكومة فقدم وشاع وقتئذ أن الحكومة الإنكليزية ما عملت على إرجاعه إلا وهى على بينة من كفالته لها برسوخ قدمها فى وادى النيل، وامتداد سلطتها/ وبث نفوذها فى داخلية [٢٠]
البلاد، وتعضيد العنصر الأوربى عمومًا والإنكليزى خصوصًا بما تصل إليه طاقته، وقد كثرت فى هذا الشأن الأقاويل واختلفت الروايات اختلافًا قد أضربنا عن ذكره صفحًا إلا ما كان منه جدير بالالتفات، كقول بعض جرائد الإنكليز بأن الخديوى توفيق أرسل رقيمًا[2] إلى مصطفى رياض باشا، يستقدمه إلى مصر المحروسة قصد تقليده خطة[3] كبيرة فى الحكومة، قالت: فلبى إشارته وأجاب دعوته ولكنه أرسل إليه يقول: إنه لا يقبل الرئاسة ولا غيرها من خطط الإدارة حتى يتمثل بالدخول لدى الخديوى، ويعرب له عن أفكاره، وما قام بخاطره من الطرق التى يميل إلى السير فيها، فلما قدم إلى مصر قيل: إنه قدم للخديوى لائحة تشتمل على ثلاث

---

(١) الصحيح نفوذهما.

(٢) الرقيم هو المكتوب أو الرسالة.

(٣) خطة هى المنصب.

وجوه: الأول جعل الحكومة دستورية أو شوروية بأن تؤلف وزارة مسئولة، ولا يكون الخديوى مسئولاً عن أى خلل حدث فى المالية، أو اختلاس يقع فى المصالح الإدارية: الثانى عدم جواز رفت أحد من موظفى الحكومة بدون محاكمة: الثالث أن لا يسمح للخديوى أن يكون رئيسًا على مجلس وزرائه حتى يكون لكل من الوزراء الحرية المتطلقة[1] فى إبداء آرائه، قالت/ فلم يسع الخديو إلا الأزعان[2] والرضى بهذه المقترحات تزلفًا [٢١] لحكومتى الإنكليز والفرنسيس اللتين كانتا عاملتين على إحباط مساعى المشير محمد شريف باشا، وسقوط وزارته رجاء الفوز بإعادة مصطفى رياض باشا إلى خطة الوزارة ثانيا كما ذكرت ذلك بعض الجرائد الإفرنسية، وعلى الخصوص الجريدة المعروفة باسم أوروب ديبلوماتيك: حيث قالت بعد أن نددت تنديدًا شديدًا بما فعله الخديو من الملاينة مع قنصلى الإنكليز والفرنسيس فى هذا الأمر ما معناه نعم إن قنصلى الإنكليز والفرنسيس، قد ألحا إلحاحًا شديدًا على عزل المشير محمد شريف باشا لغايات وبواطن لم نتعرض لذكرها، غير أنها لسوء ما انطوت عليه ضمائرهما، لم يتيسر لهما الاتفاق مع الأشخاص الذين يرغبان إقامتهم بدلاً من وزارة المشير محمد شريف باشا إذ قدم قنصل الفرنسيس للخديو قائمة بأسماء أشخاص وقدم قنصل الإنكليز قائمة بأسماء أناس آخرين، ولكن لما كان الخديو لم يرغب إلا فى من يميل إليه من بطانته عقد نيته على عدم العمل بهاتين القائمتين، ولكنه لم يظهر أمره إلى حيز الفعل إلا بعد أن قرأ فرمان ارتقائه مسند الخديوية،/ فكان لإظهار هذا الأمر قلقًا وهيجانًا [٢٢] عظيمين فى بلاد الفرنسيس والإنكليز، قالت ولا ندرى ما عسى أن تكون نتيجتها بعد.

---

(١) المتطلقة أى المطلقة.

(٢) الصحيح الإذعان.

وفى الرابع من شوال سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف بعث الخديوى توفيق كتابًا إلى رياض باشا، ولعل أصله باللغة الإفرنسية قال فيه: عزيزى رياض باشا إنى لما أخذت أخيرًا زمام رئاسة مجلس النظار بيدى، لم يخطر بفكرى إعادة الحكومة الشخصية، وإنما كان ذلك لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تقريب العلاقة المحكمة بينى وبين هيئة النظار، ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرًا قطعيًا، ولا أمرًا مخالفًا للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة، أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم، وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ أوغسطس سنة ١٨٧٨، ولا يتعلق بى أن لا تكون الأمور مرعية الإجراء على الدوام.

ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص، كما لا يخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد، التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى إدارة المملكة، وفى اليقين أنكم [٢٣] مشتركون معنا فى هذه الأفكار والتصورات، وأنكم عازمون عزمًا/ قويًا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتمام، وإنى لأعرف درجة إخلاصكم، وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن، ومراعاة قوانينه ونظاماته، مع رغبتكم فى بذل المجهود فى حفظ حقوقه، ولهذا فإنى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم، حافظًا لنفسى حق الحضور فى جلساته، وتولى رئاسته عند الاقتضاء، وإنى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار، ثم ترفع أسماؤهم لدينا لأصدق على توظيفهم وبعد أن تشكل هيئة النظار، تأخذ فى الاشتغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ أوغسطس سنة ١٨٧٨، فإنه لا يزال مرعى الإجراء فى جميع أحكامه، التى لا يعتريها تغيير بأمرنا هذا، وإن المحافظين والمديرين

ومأمورى الضبطيات، ووكلاء النظارات، وكتاب أسرارها، ومفتشى الأقاليم. ومديرى الإدارات المهمة لا يكون تنصيبهم، ولا عزلهم، إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا وأما باقى الموظفين فيكون تعيينهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسا من / نظارهم، الذين هم [٢٤] تابعون لهم، ولا يخفى عليكم أننا فى شاغل من المسائل المهمة، وقد دعتنى الحاجة إلى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الإيرادات، والمصروفات السنوية، بطريقة منتظمة، وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل، الذى هو شديد الارتباط بالميزانية، وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع، المستدعية لحسن عنايتنا، ومعظم همنا، وإنى على يقين بأنى اعتمد عليكم فى حل هذه المسائل، وما شاكلها من الأمور المهمة ولخبرتكم التامة، وحبكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالإصلاح الحقيقى، الذى هو متمنى الجميع ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله ا.هـ.

فرفع إليه مصطفى رياض باشا جوابًا هذه تعريبه: مولاى لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة، وإنى لأشكر الجانب العالى على وثوقه بى ثقة تامة. اعلم قدرها وإلى لأشكر أيضا مولاى حيث تكرم على بالاعتماد، بسبب إخلاصى للوطن العزيز وإرادته وغاية آمالى بتحقيق المقاصد الكريمة، التى أبداها سيدى بهذه المناسبة، ويلزمنى أن أساعد على قدر إمكانى بالاتحاد فى ذلك، مع رفقائى / الموافقين على مثل هذه المقاصد [٢٥] لإنفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم، التى جعلتها الحضرة الخديوية أساسًا لحكومتها، وعدتها أعظم وسيلة للتوصل إلى إصلاح حال القطر المصرى، ولهذا الفكر الصائب بذلت همتى فى آداء ما دعيت إليه، ولأجل تشكيل النظارة الجديدة، أعرض على سدتكم السنية التوجيهات الآتية للتصديق عليها: عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية والبحرية، مصطفى

فهمى ناظر الخارجية، على باشا مبارك ناظر الأشغال فخرى باشا ناظر الحقانية، على باشا إبراهيم ناظر المعارف العمومية محمود سامى باشا ناظر الأوقاف.

فإذا وافق هذا الاستنخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية، فألتمس صدور أمرها الكريم بذلك مع تفضيلها على بتوليتى نظارة الداخلية أصالة، ونظارة المالية مؤقتاً، كما تفضلت على بتوليتى رئاسة مجلس النظار وأقدم مزيد الاحترام التام للأعتاب العلية، وأتشرف بأن أكون خادم جلالتكم الأمين، وتابع سيادتكم، الخاضع المطيع ا.هـ.[1]

[٢٦] وفى الخامس من شوال سنة ١٢٩٦، أصدر الخديوى أمرًا إلى هذا الرئيس قال فيه: إنه بناء على ما نعهده فيكم من حسن الأهلية والدراية وكمال الصداقة والاستقامة، وقد وجهنا لكم الآن رئاسة مجلس النظار، ثم إنه بناء على ما أمرناكم به شفاها عن تشكيل هيئة نظارة جديدة، وما صار استنسابه فى ذلك بطرفكم، وافق لدينا إحالة نظارة الداخلية لكم بالأصالة ونظارة المالية بالوكالة، وهذا وهذا علاوة على وظيفة الرئاسة وإبقاء كل من مصطفى باشا فهمى بنظارة الجهادية والبحرية ومحمود سامى باشا بنظارة الأوقاف، وعلى باشا إبراهيم بنظارة المعارف وتعيين على مبارك باشا بالأشغال العمومية، والاحسان برتبة ميرميران إلى فخرى بك من مأمورى الحقانية وتعينه ناظر الحقانية وفى تاريخه صدرت أوامرنا لكل من النظار المشار إليهم بما ذكر وهذا لكم بالإشعار للمعلومية، والمبادرة بإجراء مقتضاه كما هو مطلوبنا ا.هـ.

---

(١) نص خطاب توفيق ورد رياض.
انظر: النظارات والوزارات المصرية ص ٩٥ - ٩٦.

قلت وفى هذا اليوم هرع ذو[1] الوظائف الديوانية والمطرين إلى دار الريس المشار إليه يهنؤونه بمنصب الرئاسة، تزلفا، ومنهم من كان يتأبط أوراقًا ديوانية، ومنهم من كان يحمل قصائد مدحية، فعم السرور فى ذلك اليوم/ أعوانه وأخدانه وحاشيته والمتقربين إليه، واستبشرت قربته [٢٧] وأنسبائه[2] بالظفر والغلبة بعد الخمول والانكماش اللذين لازماهم من يوم فراره إلى الديار الأوروبوية، خصوصًا وقد كان الخديوى إسماعيل على عزم البطش به، جزاء تزلفه للإنكليز وإعانتهم على معرفة أعماله فى داخلية البلاد، وكشف الأسرار الديوانية، التى كثيرًا ما كانت تحاول الوقوف على حقائقها، ولم تتمكن من ذلك لما كان للخديوى إسماعيل من اليد الطولى فى ضروب المخاتلة، والمراوغة، وقد كان شاع فى ذلك الحين أن الكثير من علماء الأزهر أفتى بقتل الرئيس المذكور، حيث قيل إنه قد أضر بأعماله هذه البلاد وأهلها وخان الوطن الذى ولد فيه، وتربى فى نعمته، قيل ولولا التجائه[3] لقنصلى الإنكليز والفرنسيس وتكفلهما له بصيانة دمه وخروجه من البلاد على قيد الحياة، لوقع فى شراك المنون، قيل ولما لم ينجح الخديوى إسماعيل فيما عقد عليه نيته من الإيقاع به وساءه فراره، قصد أقربائه وأنسبائه وحاشيته والمتقربين إليهم فضيق عليهم، وشدد وأرهب، وهدد شأن الحاكم المستبد فى رعيته، الذى لا يعمل إلا لإرضاء نفسه الأمارة بالسوء،/ وقد رأينا فى بعض الأوراق الرسمية التى كان يبعث بها المسيو [٢٨] لاسل، العامل يومئذ عن قنصل الإنكليز فى مصر إلى حكومته ما تعريبه.. قد أخبرنى المستر ويلسن العامل على وزارة المالية المصرية، والمسيو دى

---

(١) يقصد ذوو.

(٢) يقصد أنصاره من الأقرباء والأهل.

(٣) الصحيح التجاؤه.

بلينار العامل على وزارة الأشغال العمومية أيضًا، بأنهما اجتمعا بالخديو إسماعيل فكان من المستر ويلسن أن ندد على سلوك الخديو، وقبح عدم اعتداله، وبين له أن كثيرًا ما كان يسمع منه أن البلاد غير قادرة على تسديد ديونها فلما وافق على هذا الرأى مجلس الوزارة، ولجنة التفتيش المؤلفة من وكلاء الدين العمومى، انقلب الخديو، وقال: إن البلاد قادرة على تسديد ديونها بدون نقص ولا إجحاف بحقوق الدائنين، قال: ثم بين له أيضًا الخطر الذى سيترتب على مقاومته لأعمال وزارته، وألح عليه بأن يحذر النتائج التى ينتجها تصرفه هذا فى أوربا، ودار الخلافة السلطانية، قال فأجابه الخديو: إننى لا أبالى بخطر ولا أحذر أضرارًا ما دمت متصرفًا بحسب ذمتى ونيتى: قال ولم يمكن لهذين الوزيرين أن يقنعا الخديو بغلطه وشططه، فكان منهما أن قاما وتركاه وعقدَا فى الحال مجلس النظار، واستقر الرأى فيه على تحرير خطاب من المستر ويلسن إلى/ الخديو بمعنى ما تقدم، [٢٩] وكان من الخديو أن أجاب عنه بما أجاب قال وفى هذه الأثناء تفاقمت الخطوب، واشتدت الكروب وظهرت آثار التعصب فزارنى المستر ويلسن المومى إليه* وأخبرنى بأن مصطفى رياض باشا وعلى مبارك باشا، اجتمعا به البارحة سرًّا وأخبراه بحصول هيجان عظيم فى مصر المحروسة، والبلاد التابعة لها وأنهما يرومان الانفصال وترك مسندهما[1] الوزارى، وعلى أنه قد أعلن فى الجوامع والصلاة بأن رياض باشا مصاحب للإفرنج، لم يعمل إلا لمصلحتهم فلا يجب اعتباره ولا عداده فى عداد المسلمين، قال ومما زاد الأمر إشكالا هو أن ضابط مدينة مصر المحروسة[2] أعلم الباشا المومى

---

* الكلام لا يزال للمستر لاسال.

(١) منصبها.

(٢) المسئول عن أمن القاهرة.

إليه بأن حياته على شفا جرف، ولا يقدر أن يكفل له بقائه[١] حيًّا، إذ قد التأمت جمعية فى دار الشيخ البكرى والقصد منها، إحداث ثورة دنية[٢] على الوزيرين المومى إليهما والمسيحين[٣] عمومًا، والفرنج خصوصًا، قال فبناء على هذا الإخبار قد كلفت المستر برج قنصلنا بمصر المحروسة، بأن يؤكد هذا الخبر فعاد إلىّ بعد التحقيق، وأعلمنى بصدق الخبر، وزادنى يقينًا أن قال بوجود مراسلات بين وجهاء هذه الجمعيات، وبين / الخديو إسماعيل [٣٠] وأن المقصود منها تأييد مطاليبه، وإغراء المجتمعين على تقديم عريضات للخديو بطلب تنفيذها.. قال فها قد أحطكم[٤] علما بهذا الحال وأزيدكم إيضاحًا أنه يتعذر إيجاد الوفاق من الحكومة، وهيئة الوزارة فتأملوا.. ا. هـ.

وفى الثالث والعشرين منه، أى من شوال أخذ الرئيس مصطفى رياض باشا فى مباشرة أشغال الرئاسة الجديدة، وأصدر منشورا إلى كافة مصالح الحكومة يقول فيه: إن الأوامر السابق صدورها بإعطاء الأشخاص أطيان إنعام[٥] بطل مفعولها عن المقدار الذى لم يتسلم قبل الأحوال، والأوامر التى جعلت الحكومة مقيدة، ولم يبق فى إمكانها الهبة مع وجود الدين وأن هذا يكون قاعدة عمومية فى حق جميع الأوامر الصادرة بالإنعام. هـ.

وفى الخامس والعشرين منه قدم للخديو مكاتبة، تتضمن ما قرره

---

(١) صحتها بقاءه.

(٢) صحتها: دينية.

(٣) صحتها: المسيحيين.

(٤) يقصد: أحطتكم.

(٥) عادة إعطاء الأراضى الزراعية للموظفين المدنيين والعسكريين بدأها محمد على، واستمرت حتى عصر إسماعيل، وكانت هذه العادة من أهم روافد تكوين الملكيات الزراعية الكبيرة فى مصر.

بالمجلس من إلغاء بند ١٨ من قانون الحدود نامة[١] الصادر فى سنة ١٢٨٦ المشتمل على الاستحقاقات التى يمضى عليها سنتان غير سنة التعلية، تضاف لجانب الديوان، فصدر عليه أمر الخديو بالتنفيذ، وفيه أيضا أى فى
[٣١] الخامس والعشرين من شوال علم من الأخبار، / التى وردت من الأستانة إلى مصر المحروسة أن الإنكليز والفرنسيس باذلون الجهد فى إقناع السلطان عبد الحميد بعدم إلزام الخديو بالحضور إلى دار السلطنة حيث أن النظام الجديد العامل على استتبابه فى البلاد، يقضى بوجوده فى مصر المحروسة لملاحظة الأحوال، والقيام بمصالح الخلق قيل فصدرت الأوامر السلطانية بتأجيل طلب الخديو إلى الأستانة، إلى أن تحل المسألة المالية حلا نهائيًا، وبعث إليه بخطاب بهذا المعنى، قالوا وكان موشحًا بالعبارات اللطيفة الدالة على حسن التفاته إليها.

قلت قد ذكرنا فيما مضى أنه لم تمض من ولاية الخديو توفيق إلا الأيام القلائل، حتى أكثر من إعطاء الوظائف الديوانية لغير مستحقيها والجلا أى لقب التعظيم للأغرار والمتزلفين، إلى حامل إبريقه أو قصبه دخانه، فلما أن رأى الرئيس مصطفى رياض باشا أن هذا الارغال، لابد وأن يذهب بثروة البلاد، ويوردها موارد الضعف والانحطاط وكان لابد إليه من العمل بمقتضى اقتراحاته التى قيل: إنه اقترحه على الخديو قبل دخوله فى منطقة الرئاسة وقد مر بيانها.

[٣٢] أصدر قرارًا فى الرابع من ذى القعدة سنة ١٢٩٦ إلى نظارة الداخلية، بأن تصدر منشورًا إلى كافة النظارات والمصالح الميرية بتأييد ما سبق تقريره، من أن المعول فى المهيات فى جميع الخدامات الملكية على الوظائف.

---

(١) نامة تعنى التركية الكتاب أو الرسالة.

لا الرتب وأن الرتب ليست إلا عنوان شرف واعتبار لا غير قيل فأثر هذا القرار تأثيرًا رضيًّا[1] فى الخديو وتحدث فى أمره مع بطانته، رجال دوانه[2] الخاص وأحس بأن الرئيس ما قصد بإصدار هذا القرار إلا إخفاق نواياه، وإحباط عمله، وسلب امتيازاته وحقوقه الذاتية حتى قال لبعض المتقربين إليه إن هذه الصدمة الشديدة هى بكورة أعمالى التى عملتها بلا ترو ولا تبصر، قيل وقد كان إصدار هذا القرار سببًا فى انحراف الخديو وإعراضه عن الرئيس ورصد أعماله وعدم إخلاص النية كما سيتبين ذلك فى محله إن شاء الله.

وفى الثامن عشر منه تقرر على إنشاء[3] خط البريد ما بين أسيوط من صعيد مصر وأصوان، وأن يترتب لذلك وابورات بخارية تتوجه من أسيوط إلى أصوان وبالعكس دفعتين فى الأسبوع لتنقل المراسلات والنقود والمثمنات[4] والأشياء الموصى عليها، والمسافرين والبضائع الخفيفة، / وأن هذه الوابورات تتعين باتفاق نظارة الأشغال العمومية [٣٣] وإدارة البريد.

وفى غرة ذى الحجة سنة ١٢٩٦ أصدر الخديو أمرًا يتضمن بيان وظائف المفتشين العموميين الإنكليزى والفرنسوى، وهذا الأمر أبطل نص الأمر الصادر فى الثانى والعشرين من رمضان سنة ١٢٩٦، فلما أشاعت الجرايد المحلية خبره، وازاعت[5] صورته هزأته بعض الجرائد الإفرنسية، وسخرت

---

(١) بمعنى رديئا.
(٢) صحتها ديوانه.
(٣) صحتها: تقرر إنشاء.
(٤) الأشياء الثمينة.
(٥) صحتها: ذاعت.

به فقالت أحداهن المعروفة باسم كونستيتينيوفيل ما تعريبه.. ليس من ينكر منا المثل القائل إن شئت أن تحفظ عليك ما لنفسك، فتمكن من مقام خصمك، وإلا فالخسران حليفك.. علم الله لقد سلكنا نحن معاشر الفرنسيس فى مصر هذا المسلك بعينه ومينه[1] إذ قد عملنا على تعيين مراقب إنكليزى وآخر فرنسوى لمراقبة أعمال تلك الديار، غير أنه قد يوجد فى ضروب السياسة وفنونها من الأساليب ما لا يمكن تحديده، ولا تعريفه. ولا تدوينه كتابة بين دولتين مرتبطتين معًا بعلاقة ما.. مثال ذلك كلمة نفوذ: التى كثيرًا ما نسمع لصوتها ضجيجًا فى محررات السياسيين، فهذه الكلمة لا يمكن لأبدع المفسرين / كشف ما تشتمل عليه من المعانى [٣٤]
الحسية والمعنوية، كما أنا لا يمكن أن نحوم حول حمى ما تضمنته من الرموز والإشارات الخفية، ولذا نرى أن السفير أو نائب أية دولة كانت يجرى نفوذه على أعناق رجال الحكومة المقيم فيها، بقوة شخصه، أو بسبب نيابته عن ملك حائز على مزايا معلومة، أو لنيابته عن أمة عظيمة الشأن، أو عن مملكة تود كل دولة أن تكون معها على أحسن العلاقات، وأحكم الصلات، وعلى هذا النحو يكون النفوذ قاعدة شاذة لا قياس عليها، ولا حد لها، ومتى رغب الراغبون فى تحديد معانى هذه الكلمة أى النفوذ وتدوينها بالعبارات، وحصرها سقط اعتبارها وأصبحت شيئًا معدومًا، وقامت مقامها المنافسات والمشاحنات الطويلة، والعريضة ولعمرى الله إن لهذا ما فعلته حكومة جمهورية الفرنسيس فى هاته السنين الأخيرة وإن قيل ولم قلت؟ ليس من ينكر أن تيارس[2] رجل الحرية كان نهجه ليس إلا على

---

(١) بمعنى بالضبط.

(٢) تيير Thiers سياسى فرنسى تزعم الجناح اللبرالى بعد ثورة ١٨٤٨ وقاوم انقلاب لويس نابليون الذى نفاه عام ١٨٥٢، عاد إلى فرنسا عام ١٨٧٠ ليصبح أول رئيس للجمهورية الثالثة.

منهج سياستنا القديمة فى الديار المصرية، ثم قام بعده الدوك ديكاز[1] وخالفه فيها/ خلافًا قليلًا والمسيو وادنجتو[2] وقد عكسها عكسًا تامًّا إذ [٣٥] حصر النفوذ الذى أشرنا إليه فى شروط محددة معينة مبينة، وعوضًا عن تفردنا بالحكم فى تلك الديار قد أصبحنا والإنكليز شريكتنا فيه حالة كونها لم تطلب ذلك منا، وعندما جعلنا إدارة تلك الديار فى أيدى الإنكليز والفرنسيس، لم نلبث أن رأينا الدول الأخرى قد هاجت علينا وماجت، وما كنا لنرى قبل الآن إحداهن تتعرض لرجحان نفوذنا قط، فها اليوم ألمانيا، والنمسا، والروسيا وإيطاليا، ينظرن إلى عملنا بعين المقت والسخط، وما كانت غاية نفوذنا القديم فى تلك البلاد إلا وقاية مصالحنا لا غير، فلما اتحدنا مع الإنكليز، وحكمنا داخلية البلاد بالاشتراك، هيجنا جميع الدول وفتحنا بابًا لحسدها ودعاويها، وانهزمنا فى السياسة التى نهجناها فى تلك البلاد مرتين: المرة الأولى فى مسألة الوزارة الأوروباوية وهى التى كان يرأسها المشير نوبار باشا، ولا عجب فى ذلك إذ يوجد شبهها فى ولايات الهند التابعة للإنكليز، على أن عادة الإنكليز هناك أن يبقوا الأمير الهندى الذى يكون قد سلوا/ عرشه، وابتلعوا بلاده أميرًا كما هو وما ذلك [٣٦] إلا لإغراء أهل البلاد وإرغامهم، مع أن الأمر والنهى هو فى قبضة الإنكليزى العامل هناك، فهو الذى يأمر المتوظفين من أهل البلاد بما يشاء ولا يخص ذلك الأمير صاحب البلاد إلا بالتوقيع فقط على الأوامر التى يرسمها له حاكم الهند الأكبر، وقد جرى فى البلاد المصرية مثل ما هو جارى فى بلاد الهند التابعة للإنكليز، حالة كون مصر كما لا ينكر هى تابعة للسلطان، وحكومتها ذات إدارة مستقلة بموجب معاهدات دولية ومع هذا

(١و٢) الدوق ديكاز ووادنجتون سياسيان فرنسيان توليا وزارة الخارجية على التوالى بين عام ١٨٧٦ و ١٨٧٨.

فإن حكومتى الإنكليز والفرنسيين قد عينتا وزيرين لهما، مع وزير آخر أرمنى المذهب بينه وبين الخديو من العداوة أشكالاً، وقد دلت على ذلك الحوادث الأخيرة، فهل لا يظن إذا أن الخديو ما تجاسر على عزل هذه الوزارة الأوروبوية إلا وهو على بينة من رضاء باقى الدول، التى لم يكن لها نواب فى تلك الوزارة: أى ويعلم الله فإن قيل، ولكنه قد عزل هو أيضًا
[٣٧] نفوذ الفرنسيين بسقوطه/ فضلاً عن ما لحق بنا من العار نظرًا لاستعانتنا بسلطة السلطان فى خلعه، إذ صارت هذه الاستعانة بمنزلة إعادة سلطته على بلاد مصر بعد أن كانت سلطته اسمية فقط، منذ أربعين سنة، وما كفى حتى تداعت باقى الدول بالتداخل، فتداخلت كل من إيطاليا والنمسا، وأيدت دعواهما الروسيا وألمانيا، أما الهزيمة الثانية التى حاقت بنا فهى قضية رهنية أرباب الديون فإن الخديو* أصدر أمرًا بإشارة وإغراء حكومتى الإنكليز والفرنسيس معلنًا فيه عدم جواز إلغاء الحجة على أراضى الدائرة فلم يسع قنصل النمسا إذ ذاك إلا إقامة الحجة باسم حكومته ضد هذا الأمر، وساعدته على ذلك إيطاليا وألمانيا وترتب عليه ذهاب النائبين الإنكليزى والفرنسوى إلى ويانا[1] عاصمة النمسا، بقصد حمل حكومتها على الإضراب عن ذلك والمياسرة[2] معها فى الأمر، ولكنها كما لا يخفى، خابا وكادا أن يرجعا بصفقة المغبون، إذ النمسا ألحت على لزوم تنفيذ الخلاصات
[٣٨] القضائية الصادرة من المحاكم المختلطة، ولما رأت/ حكومتا الإنكليز والفرنسيس أنهما لم يفوزا من الغنيمة إلا بالإياب، حملتا الخديو على إلغاء الأمر الذى أصدره بإغرائهما، ولقد كان لإلغائه الوقع الحسن عند الكثير من الفرنسيس والنمساويين، قال صاحب الجريدة المذكورة: وإنى لمبشر

---

* يريد إسماعيل باشا.

(١) تنطق هكذا بالألمانية غير أنها بالعربية فيينا.

(٢) يقصد والتساهل.

أمتنا بأن لا بد أن تحوق بنا هزيمة ثالثة، وهى تعيين المفتشين العموميين، فإن قيل ولم؟ إن الباب العالى لا يلبث أن يدعى أنه المتبوع الشرعى وأن لا دخل للإنكليز والفرنسيس فى بلاد، هى تابعة له لم تلبث الدول الأخرى حتى ترى أن لها حقا أيضًا فى التداخل، بدعوى أنها موقعة على المعاهدات الدولية المختصة ببلاد مصر، فعندما ترى حكومة الإنكليز التى قادت الفرنسيس إلى هذه الحفرة، هذه الادعاءات، وتلك المشاحنات لا يبعد أن تسحب مراقبها عند أول فرصة، فإنها ترى أن رجوع المشير نوبار باشا إلى خطة الوزارة ثانية كاف وحده، لوقاية مصالحها وعلى ذلك تصبح الفرنسيس مفردة لا مساعد لها، ولا معين على مكافحة جميع هاته الدول وأهل البلاد، وتكون هذه بئس النتائج التى أنتجتها سياسة المسيو [٣٩] جامبتا[1] ا.هـ.

وفيه أيضًا شاعت الأخبار بمصر المحروسة على ما روته جريدة لاريفورم الإفرنسية أن العلاقات الودية التى كانت فيما بين الخديو وبين أبيه إسماعيل، قد انفصمت عراها حيث أن الخديو لم يرض بالتسليم لأبيه فى أوانى الطعام الفضية، التى كان تركها عند خروجه معزولاً وعلى أن فى عزمه أن يشكل لجنة للنظر فى الأشياء المتعلقة بأبيه والأشياء الواجب ارتدادها لملكية الحكومة، وكانت فى حوزة أبيه، حيث علم أن أباه على عزم التصرف فى سرايات عابدين، والجيزة، والجزيرة، وبعض محال أخرى لمن يتقدم لمشتراها، وسيأتى ذكر ما كان من أمر هذه المحال فى محله إن شاء الله.

انتهت حوادث سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومايتين[2] وألف.

---

(١) رئيس مجلس النواب الفرنسى (١٨٧٩ - ١٨٨١) ورئيس الوزراء (٨٨١ - ١٨٨٢).
(٢) صحتها مائتين.